المغرب، بما في ذلك الصحراء الغربية

تقدم متوسط

حقق المغرب، بما في ذلك الصحراء الغربية، في عام 2024 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. زادت الحكومة بشكل كبير من ميزانية وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المخصصة لشراكات الخدمة المدنية من 307,298 دولار إلى 512،163 دولار. ووقعت الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني اتفاقية شراكة لرعاية الأطفال الذين يعيشون في أوضاع قد تعرضهم للخطر. بالإضافة إلى ذلك، استفاد من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر 5.4 مليون طفل خلال العام، ووسع المغرب من إمكانية الحصول على خدمات إعادة الإدماج في المدارس والمأوى وخدمات الضحايا في عام 2024 من خلال استجابة وطنية منسقة. ومع ذلك، فإن أحكام الحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليها في قانون العمل لا تفي بالمعايير الدولية لأن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما أو أقل لا يتمتعون بالحماية عند العمل في قطاعي الحرف التقليدية والحرف اليدوية. إن البرامج الاجتماعية القائمة غير كافية لأنها لا تعالج عمالة الأطفال في جميع القطاعات. وعلاوة على ذلك، فإن العوائق التي تحول دون التعليم، مثل عدم كفاية المرافق والرسوم المدرسية ونقص وسائل النقل، يمكن أن تحرم الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، مما يزيد من خطر انخراطهم في عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

من شأن الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه سد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ المغرب، بما في ذلك منطقة الصحراء الغربية، لالتزاماتها الدولية بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	ضمان أن جميع الأطفال في سن 15 عاماً وأقل تتوفر لهم الحماية القانونية، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون في القطاعات الحرفية أو المهن اليدوية التقليدية للشركات العائلية.
	الحظر الجنائي لاستخدام الأطفال لأغراض الدعارة.
	ضمان أن القانون يحدد سن 16 عاماً كحد أدنى لسن التجنيد الطوعي في جيش الدولة مع وضع ضمانات للمتطوعين.
	ضمان تطبيق القوانين التي تنص على التعليم العام المجاني على جميع الأطفال.
الإنفاذ	ضمان تدريب المسؤولين بشكل مناسب على التعرف على ضحايا الاتجار المحتملين وعدم توجيه الاتهام إلى الضحايا لجرائم يرتكبونها نتيجة للاتجار بهم، بما في ذلك التورط في الدعارة.
	زيادة عدد مفتشي العمل من 488 إلى 813 لتوفير تغطية كافية للقوة العاملة البالغ عددها 12.2 مليون شخص.
	نشر معلومات حول جهود إنفاذ قانون العمل، بما في ذلك معلومات حول تمويل مفتشية العمل والغرامات التي يتم فرضها وجمعها.
	فرض عقوبات ذات عواقب كبيرة بما يكفي لتكون بمثابة رادع كلما وجِدَتْ انتهاكات لعمالة الأطفال.
	إنشاء آليات إحالة بين سلطات إنفاذ قانون العمل والخدمات الاجتماعية في المناطق التي لا تتوفر فيها حالياً وتعزيز الشبكات غير الرسمية القائمة لهذا الغرض لضمان التنسيق الفعال بشأن قضايا عمالة الأطفال.
	نشر المعلومات، في الوقت المناسب، بشأن جهود إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك عدد الإدانات والعقوبات المفروضة والغرامات التي يتم جمعها بشأن الانتهاكات المختلفة المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
	التأكد من أن الخط الساخن لمكافحة الاتجار بالبشر يعمل دائما.
التنسيق	إنشاء آلية لتنسيق جهود الحكومة لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البلاد.
البرامج الاجتماعية	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال بكامل أبعادها، بما في ذلك في المناطق الريفية وفي العمالة المنزلية القسرية والاستغلال الجنسي التجاري.
	إزالة العوائق أمام التعليم، مثل عدم كفاية المرافق، والرسوم، والافتقار إلى وسائل نقل موثوقة وآمنة، خصوصاً في المناطق الريفية.
	تزويد وحدات حماية الطفل بالموارد اللازمة لتوفير الرعاية المناسبة للضحايا، بما في ذلك توظيف عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين.